بسم الله الرحمن الرحيم

رقم العقد: C21010091

عقد مصنعيات خرسانة مطبوعة

أنه في يوم الأربعاء الموافق 1447/11/05هـ (2026/04/22م) تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: شركة ظل النخيل للمقاولات (ذات مسئولية محدودة - شخص واحد) - رقم موحد 701233160- وعنوانها مدينة عنيزة حي الريان ش عمر بن الخطاب البريد الالكتروني: info@dnc.sa، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد/ عبدالله عبدالعزيز الزامل بصفته مدير سلال الامداد ويشار إليها فيما بعد بالطرف الأول.

ثانياً: شركة وردة الشام للصناعة رقم موحد (7041421400) وعنوانها حريملاء حي الحزم ش هلال بن الحكم - هاتف رقم 0501569342 البريد الالكتروني: muhmmadyaqoob1111000@gmail.com ويمثلها / محمد يعقوب شاه بختاور شاه ويشار اليه فيما بعد بالطرف الثاني.

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما المعتبرة شرعا ونظاما لإبرام هذا العقد فقد اتفقا على ما يلي: ـ

تمهيد:

حيث ان الطرف الأول يقوم **بتنفيذ أعمال انشاءات بإسكان المدينة وأملج** وأن الطرف الثاني قد تقدم برغبته **في تنفيذ أعمال صب خرسانية مطبوعة (مصنعيات)** وما يلزم وفقا للمواصفات السعودية للمشروع أعلاه وطبقاً للتقديمات المقدمة من الطرف الثاني واعتماد الاستشاري بما يضمن التشغيل بكفاءة 100% مع إجراء جميع الاختبارات حيث أن الطرف الثاني متخصصاً في تنفيذ هذه الاعمال ولدية الخبرة والكفاءة اللازمة لتنفيذ الاعمال على الوجه الأمثل وقام بتقديم عرض السعر والذي يعتبر من مستندات ومرفقات العقد.

البند الأول: الغرض من العقد.

تعتبر المقدمة جزءا لا يتجزأ من العقد، ويقر الطرف الثاني بأنه قام بالاطلاع على موقع العمل، وعلى مواصفات المشروع ومخططات واعتمادات الاستشاري والمالك وعرفه معرفة تامة ليس فيها لبس، والالتزام بأن يحل محل الطرف الأول فيما يتعلق بما ورد بالمقدمة، ويتحمل مسئولية الطرف الأول كاملة تجاه هذه الاعمال حسب الشروط، والمواصفات، وجداول الكميات، والاعتمادات.

نطاق التنفيذ: حديقة الأمير ماجد

البند الثاني: التزامات الطرف الثاني.

إدارة التكاليف

1- يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال خرسانية حسب العقد بنظام المصنعيات حسب المتر الطولي حسب بنود الأعمال. جميع الأعمال تتم حسب أصول الصناعة وتعليمات المهندس المشرف والاستشاري ويكون مسئولا عنها مسئولية كاملة من تشغيل وتسليم الاستشاري والمالك وكذلك اثناء فترة الضمان.

الإدارة القانونية

2- يقوم الطرف الثاني بتوفير العمالة الفنية المدربة والماهرة وكذلك الالتزام بتطبيق وسائل السلامة ونقل العمال خلال فترة تنفيذ الأعمال والتسليم، وتكون تلك العمالة تحت مسئوليته وعلى كفالته لتنفيذ الأعمال على أكمل وجه باستمرار دون انقطاع حسب توجيهات الطرف الأول.

3- الطرف الثاني مسؤول مسئولية كاملة عن الاعمال المنفذة والمسلمة للمالك لحين تسليم الموقع تسليم نهائي.

البند الثالث: التزامات الطرف الأول

1- تجهيز الموقع لتنفيذ الاعمال.

2- سداد الدفعات المستحقة في مواعيدها.

البند الرابع: وثائق العقد

1- عرض السعر المرفق والمؤرخ في 2026/3/28م والمقدم من الطرف الثاني.

البند الخامس: مدة العقد: ـ

مدة العقد 17 يوم تبدأ من تاريخ استلام الموقع، وعليه مباشرة العمل والالتزام بما ورد بالعقد، والتنسيق مع إدارة المشروع قبل البدء بالتنفيذ، وفي حالة عدم التزام الطرف الثاني بالمدة المحددة بالعقد يتم توقيع الغرامات المذكورة بالبند الثامن.

البند السدس: قيمة العقد

وتقدر قيمة العقد بمبلغ (52609.80) اثنين وخمسين ألف وستمائة وتسعة ريال سعودي وثمانين هللة والسعر يشمل توريد العدة الخشبية والنجارة والحدادة والصب، ويحسب السعر النهائي حسب المستخلصات ونسب التنفيذ الفعلية، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة بتعديل الأسعار مهما حدث من تقلبات في الأسعار أو أجور العمالة أو خلافه **والسعر غير شامل ضريبة القيمة المضافة**.

م	الوصف	الوحدة	الكمية	السعر	الاجمالي
1	نجارة وصب وفرمجة خرسانة مسلحة مطبوعة بلاطات أرضية	م^2	677.49	20	13549.80
	نجارة وصب وفرمجة خرسانة مسلحة ممسوسة بالهليكوبتر شمل التقطيع وملو الفواصل		2170	18	39060
	الإجمالي بدون ضريبة				52609.80

إدارة التكاليف

البند السابع طريقة الدفع

أتفق الطرفان على أن يدفع الطرف الأول الى الطرف الثاني مستحقاته بالطريقة التالية:

- يتم السداد حسب نسب التنفيذ في المشروع بناء على مستخلص من الطرف الثاني بعد اعتماد استشاري الجهة المالكة للأعمال.

الإدارة القانونية

- آليه التنفيذ بالموقع تكون بالمتر المربع ويتم حساب الكميات النهائية حسب التنفيذ.
- يتم حجز 10 % من قيمة الأعمال ويصرف بعد استلام استشاري المالك للوحدة كاملة ضمن نطاق أعمال الطرف الثاني.
- يتم إضافة ضريبة القيمة المضافة الى كل فاتورة مع تقديم الطرف الثاني شهادة التسجيل في الضريبة.
- يتم السداد بحوالة بنكية على الحساب رقم SA6680000992608019225473مصرف الراجحي

البند الثامن (غرامة التأخير والتباطؤ في التنفيذ):

1. أي تأخير يحدث بسبب الطرف الثاني وليس له أية مبررات قهرية ولم يكن للطرف الأول أي دور في هذا التأخير، يحق للطرف الأول تطبيق غرامة تأخير بحق الطرف الثاني تعادل 0.5% من قيمة العقد عن كل يوم تأخير، بحيث لا تتجاوز غرامة التأخير الإجمالية 10% من قيمة الأعمال المتبقية.
2. إذا تأخر الطرف الثاني أو فشل في إكمال العقد بعد الوصول إلى الحد الأقصى من غرامة التأخير، يحق للطرف الأول سحب العمل من الطرف الثاني وتنفيذه عن طريق طرف آخر متخصص على أن يتحمل الطرف الثاني الفروقات في الأسعار.
3. في حال تبين للطرف الأول وجود **تباطؤ أو تأخير ملحوظ في تنفيذ الأعمال** من قبل الطرف الثاني، بما لا يتوافق مع البرنامج الزمني المعتمد أو مستوى الأداء المطلوب، يحق للطرف الأول توجيه **إنذار كتابي أول** للطرف الثاني يطالبه فيه بتصحيح الوضع وتسريع وتيرة التنفيذ خلال مدة يحددها الطرف الأول.
4. إذا لم يقم الطرف الثاني بمعالجة أسباب التباطؤ خلال المدة المحددة في الإنذار الأول، يحق للطرف الأول توجيه **إنذار كتابي ثانٍ** يتضمن مهلة إضافية نهائية لتحسين الأداء والالتزام بالجدول الزمني المعتمد.
5. بعد انتهاء فترة التصحيح المنصوص عليها بالإنذار الثاني، يحق للطرف الأول **فسخ العقد من تلقاء نفسه** دون الحاجة إلى أي إجراء قضائي أو موافقة من الطرف الثاني، مع احتفاظه بكامل حقوقه النظامية والمالية.
6. لا يخل فسخ العقد وفقا للفقرة السابقة بحق الطرف الأول في الفقرتين (1، 2) م هذا البند.
7. يكون سحب العمل أو فسخ العقد بإخطار كتابي من الطرف الأول دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية أو خلافها، ويتم تنفيذ الأعمال المسحوبة بواسطة مقاول آخر أو ينفذها الطرف الأول وتكون على حساب الطرف الثاني الذي يتحمل الفروقات في الأسعار الناتجة عن التنفيذ.
8. مطالبة الطرف الثاني بالتعويض عن أي أضرار أو فروقات أسعار نتجت عن التباطؤ أو الفسخ.

البند التاسع (الإشعارات):

جميع الإشعارات والموافقات المتعلقة بهذا العقد يجب أن تكون خطية وتسلم باليد للممثل الطرف الموجهة إليه أو يتم إرسالها بالإيميل أو بالبريد على العناوين الموضحة في صدر هذا العقد.

البند العاشر (أحكام عامة):

إدارة التكاليف

1. يخضع هذا العقد للأنظمة المعمول بها بالمملكة العربية السعودية ولوائحها التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لها في كل ما لم يرد به نص في هذا العقد.
2. في حال وقوع قوة قاهرة خارجة عن إرادة الطرفين، يتم تعليق مدة التنفيذ بقدر مدة التعطل دون تطبيق غرامات تأخير.

الإدارة القانونية

3. اللغة العربية هي اللغة الرسمية في كل المكاتبات والمخاطبات بين الطرفين وفي حال وجود مستند يحوي نصا أجنبيا، يلزم ترجمته إلى اللغة العربية والاعتداد بالنص العربي فقط.
4. التقويم الميلادي هو المعتمد في توقيتات تنفيذ هذا العقد.

إدارة التكاليف

5. في حالة رغبة الطرفين تعديل أحد البنود أو إضافة بنود جديدة، يكون ذلك بموجب ملحق عقد أو أكثر يتم التوقيع عليه من الطرفين ويكون جزءا لا يتجزأ من العقد ويرفق معه.
6. في حالة حدوث أي نزاع أو خلاف فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد أو ملاحقه، يتم حله بالطرق الودية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار أحد الطرفين للطرف الآخر كتابيا بالنزاع. وفي حال تعذر الحل الودي، يحال إلى القضاء المختص بالمملكة العربية السعودية.

الإدارة القانونية

البند الحادي عشر (نسخ العقد):

حُرر هذا العقد من نسختين أصليتين، وقد تسلم كل طرف نسخة منه للعمل بموجبه.

الطرف الأول	**الطرف الثاني**
شركة ظل النخيل للمقاولات	**شركة وردة الشام للصناعة**
مدير سلاسل الامداد/ عبدالله عبدالعزيز الزامل	**السيد /** محمد يعقوب شاه مختار شاه
التوقيع/	**التوقيع/**